التذييل الأول
خطة عمل لحماية البيئة البحرية والتنمية المستدامة للمناطق الساحلية في البحر المتوسط

(المرحلة الثانية لخطة عمل البحر المتوسط)

مقدمة

اعتمدت بلدان البحر المتوسط والاتحاد الاقتصادي الأوروبي في عام ١٩٧٥ خطة عمل البحر المتوسط وفي عام ١٩٧٦ اتفاقية حماية البحر المتوسط من التلوث (اتفاقية برشلونة). وكانت الأهداف الرئيسية لخطة عمل البحر المتوسط مساعدة حكومات البحر المتوسط في تقييم ومكافحة التلوث البحري وصياغة سياساتها البيئية الوطنية وتحسين قدرة الحكومات على تحديد خيارات لأنماط بديلة للتنمية ووضع خيارات رشيدة أفضل لتخصيص الموارد.

وبالرغم من أن التركيز الأولي لخطة عمل البحر المتوسط كان على مكافحة التلوث البحري، إلا أن الخبرة أكدت الاتجاهات الاجتماعية الاقتصادية وكذلك سوء الإدارة وتخطيط التنمية باعتبارها جذور معظم المشاكل البيئية وأن حماية البيئة الفعالة والدائمة ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومن ثم، تحول تركيز خطة عمل البحر المتوسط بالتدريج من النهج القطاعي لمكافحة التلوث إلى الإدارة المتكاملة وتخطيط المناطق الساحلية باعتبارها الأداة الرئيسية التي يمكن من خلالها إيجاد حلول.

وبالرغم من صعوبة تقييم التقدم المحرز، هناك شواهد مباشرة وغير مباشرة أن عددا كبيرا من الإجراءات الملموسة قد اتخذتها بلدان كثيرة تمشيا مع متطلبات وأحكام خطة عمل البحر المتوسط، وبالتالي تؤثر على السياسات والممارسات البيئية لبلدان البحر المتوسط. لقد كانت خطة عمل البحر المتوسط أداة مهمة في التغيير والتقدم المتعلقان بالمسائل البيئية في البحر المتوسط. ومن بين الإنجازات ذات الأهمية الخاصة زيادة الوعي المتعلق بأهمية البيئة البشرية لحاضر ومستقبل البحر المتوسط وشعوبه؛ والتغير الواضح في اتجاهات مستوى وضع السياسة نحو حماية البيئة؛ وخلق إحساس بالتضامن وضرورة العمل الجماعي نحو مستقبل أفضل للبحر المتوسط.

إلا أن القصور الرئيسي في حماية البيئة البحرية للبحر المتوسط ومنطقته الساحلية هو عدم كفاءة إدارة المناطق الساحلية نتيجة للافتقار للتخطيط وإدارة المناطق الساحلية الكافيين؛ وعدم كفاية التشريعات الوطنية وفاعلية فرضها؛ وضعف الهياكل المؤسسية وعدم كفاية الموارد البشرية المخصصة لهذه الأنواع من الأنشطة؛ والافتقار في حشد الموارد المالية الكافية والتزام سياسي واضح لحل المشاكل الحالية.

لقد صممت المرحلة الثانية لخطة عمل البحر المتوسط مع الأخذ في الاعتبار الإنجازات والقصور خلال العشرين سنة الأولى من وجودها وكذلك نتائج التطورات الأخيرة مثل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (ريو دي جانيرو، ١٩٩٢)، والاجتماع الثامن للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة (أنطاليا، ١٩٩٣)، ومؤتمر جدول أعمال القرن ٢١ المتعلق بالتنمية المستدامة في البحر المتوسط (تونس، ١٩٩٤).

الأهـــداف

إن الأهداف الرئيسية هي:

- ضمان الإدارة المستدامة للموارد البحرية الطبيعية وموارد الأرض وتكامل البيئة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وسياسات استخدام الأرض؛

- حماية البيئة البحرية والمناطق الساحلية من خلال مكافحة التلوث عن طريق خفض، وكلما كان ممكنا، القضاء على المدخلات الملوثة سواء المزمنة أو العرضية؛

- حماية الطبيعة وحماية وتعزيز المواقع والمناظر الطبيعية ذات القيمة الايكولوجية أو الحضارية؛

- دعم التضامن فيما بين الدول الساحلية في البحر المتوسط في إدارة تراثها المشترك وموارده لفائدة الأجيال الحاضرة والمقبلة؛

- المساهمة في تحسين نوعية الحياة.

التنفيـــذ

تتحمل الدول الساحلية للبحر المتوسط المسؤولية الكاملة لتنفيذ سياستها نحو تحسين البيئة والتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، فهي مسؤولة عن تنفيذ اتفاقية برشلونة والبروتوكولات المتصلة بها وخطة عمل البحر المتوسط.

وفي معرض اضطلاعها بمهامها، تحظى الأطراف المتعاقدة بدعم أمانة اتفاقية برشلونة الأطراف المتعاقدة التي عهدت إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة ووحدة التنسيق التابعة له ، تحت إشراف الوحدة، من خلال مراكز الأنشطة الإقليمية التابعة لخطة عمل البحر المتوسط.

وتقرر اجتماعات الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة المهام المحددة المعهود بها للأمانة ومراكز الأنشطة الإقليمية لتنفيذ أنشطة خطة عمل البحر المتوسط وكذلك الميزانيات التابعة لها.

وتنشئ وحدة التنسيق لخطة عمل البحر المتوسط وتدعّم العلاقات مع برامج البحار الإقليمية وأمانات الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بالمنطقة ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة والمؤسسات المالية الدولية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة في البحر المتوسط.

وتشرك الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة على نحو منتظم وكالات الأمم المتحدة المتخصصة فيما يتعلق بصياغة وتنفيذ برنامج أنشطة المرحلة الثانية لخطة عمل البحر المتوسط.

وستشرك الأطراف المتعاقدة السلطات المحلية والإقليمية وسلطات المقاطعات، كلما كان ذلك ملائما، في صياغة وتنفيذ برنامج الأنشطة للمرحلة الثانية لخطة عمل البحر المتوسط.

وسوف تشارك الأطراف المتعاقدة أيضا في أنشطة المرحلة الثانية لخطة عمل البحر المتوسط وكذلك المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة وكذلك المنظمات التي تمثل الأنشطة الاقتصادية.

وعند تنفيذ التنمية المستدامة، ستولى الأولوية لدعم القدرة المؤسسية وتنسيق السياسة العامة على المستوى الوطني وكذلك الإقليمي وعلى صعيدي المقاطعات والمحليات كلما كان ملائما. وفي هذا الصدد، ستولى عناية خاصة لتنفيذ الصكوك القانونية الحالية مثل اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها واستخدام صكوك اقتصادية للإدارة المتكاملة للموارد والتخطيط الدقيق للمناطق الساحلية وإدارة الموارد الطبيعية.

أولا- التنمية المستدامة في البحر المتوسط

١- تكامل البيئة والتنمية

إن الإدارة وصيانة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التكنولوجي والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق ومواصلة تلبية الحاجات البشرية للأجيال الحاضرة والمقبلة حيوي لحوض البحر المتوسط. إن التفاعل المعقد بين المكونات البيئية (المياه والغابات والتربة) والقطاعات الاجتماعية الاقتصادية (الزراعة والصناعة والطاقة والسياحة والنقل) تتطلب تكامل السياسات البيئية في السياسات الإنمائية. وعلى المستوى الإقليمي، ستوضع الأنشطة التي تتمشى مع ذلك (في إطار لجنة البحر المتوسط المعنية بالتنمية المستدامة التي ستنشأ وتنفذ في إطار خطة عمل البحر المتوسط) بالتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة وبدعم من الأمانة مع مراكز الأنشطة الإقليمية ذات الصلة كلما كان ذلك ملائما.

١-١ الأنشطة الاقتصادية والبيئة

في حوض البحر المتوسط، ومع موارده الطبيعية المحدودة والهشة، أدت التطورات الاجتماعية الاقتصادية الأخيرة إلى ظهور تغييرات رئيسية عرّضت تراثه إلى الخطر. إن اتجاهات السكان، التي تشير إلى أن عددها في عام ١٩٩٤ بلغ ٤١٠ مليون نسمة قد يرتفع إلى ٥٥٠ مليون نسمة في عام ٢٠٢٥، مع الوسائل الحديثة للإنتاج والاستهلاك التي تقوم بدور رئيسي في هذه التغييرات.

إن تكثيف الزراعة له أثر كبير على موارد المياه والتربة. فمنذ السبعينات، تطور التصنيع بخطوات كبيرة، بالرغم من أن الصناعات الثقيلة والملوّثة تبين إشارات إلى الانخفاض. وغالبا ما تكون التكنولوجيات المستخدمة عتيقة وتولد تلوثا كبيرا. وتتنافس الصناعة، التي تستهلك كميات هائلة من الموارد الطبيعية والطاقة، من أجل الحصول على مساحات مع التنمية الحضرية والبنيات الأساسية للنقل الرئيسي، ولا سيما على

الساحل. وتتنافس السياحة أيضا، التي تحقق عائدا من خلال استغلال مباهج التراث الطبيعي والتاريخي مع الخط الساحلي مما تؤدي إلى مزيد من المباني. فيقوم بزيارة المنطقة الساحلية للبحر المتوسط مائة مليون سائح من جميع أنحاء العالم، والرقم المتوقع لعام ٢٠٢٥ يتراوح ما بين ١٧٠ و٣٤٠ مليون سائح، بينما السياحة المحلية يتوقع أيضا أن تزداد بشكل رئيسي. وهناك ضغوط هائلة على موارد المياه، بينما يؤدي اكتظاظ المواقع الطبيعية والتاريخية والضغوط على استخدام الأرض إلى تدميرها ومن ثم انخفاض الدخل - رأس المال من السياحة الضروري لعدد من البلدان.

ولهذه الأنشطة الاقتصادية، تصبح الأهداف الرئيسية في علاقتها بالتنمية المستدامة هي:

١-١-١ الزراعة

يتوقع التوسع في الإنتاج الزراعي في منطقة البحر المتوسط، ولا سيما في بلدان الجنوب والشرق. وسيكون لهذا التوسع، مثلا من خلال استخدام الري، زيادة الأثر على التربة ونوعية المياه. وفضلا عن ذلك، تنكمش الأرض الصالحة للزراعة تحت ضغط الإنشاءات وخسارة الخصوبة والتملح والتآكل.

ويشكل انتشار التصحر في أشكاله المختلفة تهديدا للتنمية الاجتماعية والزراعية في كل من الأقاليم الساحلية وفي الداخل.

وللمساهمة في التنمية المستدامة، ينبغي أن تركز الأنشطة، على مستوياتها المختلفة، على:

- الطرق الرشيدة للاستفادة من التربة وموارد المياه من خلال تشجيع ممارسات زراعية تناسب الأوضاع الطبيعية والايكولوجية السائدة في الأقاليم المعنية؛

- زيادة الإنتاجية الزراعية والإنتاج بواسطة التقنيات السليمة بيئيا؛

- وضع واستخدام تقنيات للري باستخدام مياه أقل وشبكات تصريف مناسبة؛

- تحديد واستخدام التقنيات المناسبة ليس فقط في الزراعة بل أيضا لتحسين الموارد الجينية المحلية؛

- مكافحة استخدام المواد الكيميائية التي تلوث التربة والمياه واستخدام الأسمدة الطبيعية.

١-١-٢ الصناعة

تضاعف التنمية الصناعية من عدد المشاكل الرئيسية الحالية المتعلقة بتلوث الهواء والمياه وتدهور نوعية الحياة.

وللاستجابة للاحتياجات الوطنية وتوفير الوصول إلى أسواق البحر المتوسط والأسواق الدولية لكي تتحقق التنمية المستدامة، ينبغي اتخاذ التدابير التالية:

- تشجيع وتيسير استخدام إجراءات صناعية ملائمة وتكنولوجيات نظيفة؛

- تيسير النقل وتكيف ورقابة التكنولوجيا فيما بين بلدان البحر المتوسط؛

- التوحيد والإسراع باستخدام برامج لمكافحة وخفض التلوث الصناعي؛

- الدعم والتوسع في برامج لخفض النفايات الصناعية وإدارتها.

١-١-٣ الطاقـــة

إن زيادة استهلاك الطاقة في البحر المتوسط، وأساسا من خلال استخدام الوقود الحفري يضيف إلى التلوث والتدمير البيئي الحالي في البحر المتوسط. ومن ثم هناك حاجة لتحسين إدارة الطاقة واستخدام سياسات تتوافق مع التنمية المستدامة.

وفي هذا الصدد، تتمثل الأهداف التي ينبغي تحقيقها على مستوى البحر المتوسط والمستويات الوطنية والمحلية وبالتعاون مع المنظمات الدولية المهتمة فيما يلي:

- تشجيع وتيسير استخدام مصادر طاقة جديدة ومتجددة في الاستخدام المحلي والصناعي والعام والخاص بما في ذلك مشروعات تجريبية؛

- وضع تقنيات لرقابة الطاقة والاقتصاد في استخدامها؛

- ضمان أن أي محطات كهرباء جديدة تنشأ في ساحل البحر المتوسط سليمة بيئيا وتحديث محطات القوى الحالية، كلما كان ذلك ملائما.

١-١-٤ السياحة

إن السياحة هي أحد العوامل الرئيسية المؤثرة على البيئة والتنمية في حوض البحر المتوسط. فهي تقوم بدور مهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية في كثير من بلدان البحر المتوسط إلا أنها من ناحية أخرى لها تأثير ضار على موارد الأرض والموارد البحرية والتربة والمنطقة الساحلية والبحر والمواقع التاريخية والطبيعية والمناظر الطبيعية والمجتمع والسكان المحليين.

وتتمثل الأهداف الرئيسية للأنشطة المتعلقة بالسياحة على مستوى البحر المتوسط والمستويين الوطني والمحلي فيما يلي:

- تقييم ورصد أنشطة السياحة وتأثيرها على البيئة من خلال مؤشرات ملائمة ومتصلة بهذا الموضوع؛

- تشجيع التعاون الإقليمي والدولي الذي يعزز السياحة السليمة بيئيا والمتوافقة مع التنمية المستدامة؛

- رصد الموارد السياحية الطبيعية والحضارية والبشرية والاضطلاع بتقييم منتظم للأثر البيئي وقدرة الحمل؛

- وضع برامج إعلام وتدريب للقائمين المعنيين بما في ذلك الارتقاء بوعي السياح كيما يتمكنوا من اختيار السياحة التي تحترم بيئة البحر المتوسط.

١-١-٥ النقل

سيؤدي تطور النقل الجوي والبري المرتبط بتوسع الأنشطة الاقتصادية إلى ضغوط متزايدة على المنطقة الساحلية. فمن المتوقع أن يزداد عدد السيارات ثلاثة أضعاف خلال الثلاثين سنة القادمة. ومن الضروري إيلاء اعتبار خاص لهذا الاتجاه الواضح الذي سيكون له تأثير رئيسي على نوعية البيئة في المناطق الساحلية والحضرية.

وتتمثل الأهداف الرئيسية للبرنامج في :

- تقييم ورصد وسائل النقل وكثافتها في المناطق الساحلية باستخدام مؤشرات مناسبة؛

- تحديد وتشجيع استخدام وسائل نقل بديلة أقل ضررا بالبيئة؛

- نشر معلومات عن سياسات وتكنولوجيات النقل التي تساهم في التنمية المستدامة بما في ذلك المتعلقة بالنقل العام.

٢-١ الإدارة الحضرية والبيئة

يتوقع أن يتضاعف عدد سكان الحضر في البحر المتوسط، حيث يتركز ٤٠ في المائة منهم في الساحل، بحلول عام ٢٠٢٥ الأمر الذي سيزيد المستوطنات على الساحل زيادة كبيرة.

إن نوع التنمية الحضرية الناتج من هذا التركيز هو شاغل بيئي لسببين:

- الضغوط الهائلة التي تمارس على الموارد الطبيعية والمناظر الطبيعية والمناطق الطبيعية التي يتم الاستيلاء عليها أو تدمر لتلبية احتياجات التنمية الحضرية؛

- البيئة التي تنشأ في المناطق المكتظة بالمباني غير الصالحة بسبب معدل المنشآت وتأثيرها على النقل واستهلاك الطاقة وإنتاج النفايات وخسارة المساحات والمناظر الطبيعية وزيادة الطلب على البنية الأساسية.

إن نتائج هذه الاتجاهات هي سبب القلق فيما يتعلق بالتنمية المستدامة:

- تدهور البيئة الحضرية ونوعية الحياة لها تأثير سلبي على الحياة الاجتماعية والصحة العامة؛

- ومن وجهة النظر الاقتصادية، من المحتمل أن تصبح المناطق المكتظة بالمباني ذات البيئة المتدهورة أقل جاذبية، ولا سيما لقطاع الخدمات.

وينبغي أن تقوم السلطات المختصة بصياغة استراتيجيات للإدارة الحضرية المستدامة من أجل:

- خلق إطار مؤسسي يوفر إدارة للمناطق المكتظة بالمباني على المستوى الإداري المناسب؛

- تشجيع استخدام التخطيط الحضري مع أخذ المسائل البيئية في الاعتبار من خلال تحليل البيئة الحضرية؛

- تشجيع السياسات الحضرية الفعالة الموجهة نحو توفير الطاقة وأشكال النقل غير الملوثة وأدارة النفايات والاستخدام المستدام للمياه وإنشاء مدن للترويح؛

- استخدام أدوات مالية تتمشى مع ذلك؛

- تنمية قدرات مؤسسية ومهنية؛

- إشراك كل العالمين المعنيين.

وعلى المستوى الإقليمي، سيجري تنفيذ أنشطة التعاون، بتشجيع التعاون اللامركزي المنسق من أجل:

- وضع منهجيات ملائمة ونشرها؛

- تشجيع تبادل الخبرات والممارسات؛

- ضمان تدريب العاملين المعنيين؛

- المساهمة في حشد الموارد المالية الدولية لصياغة وتنفيذ استراتيجيات للبيئة الحضرية.

١-٣ الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية

على المستوى الإقليمي، سيجري وضع أنشطة محددة في هذا القسم وتنفيذها من قبل المنظمات الدولية والبرامج ذات العلاقة، وكلما كان ملائما، بدعم من الأمانة ومراكز الأنشطة الإقليمية.

١-٣-١ موارد المياه

إن نوعية وتوافر موارد المياه العذبة حيوي في البحر المتوسط ليس فقط من أجل الاستهلاك البشري بل أيضا للزراعة والصناعة والسياحة والمكونات الأخرى للاقتصاد. إن التفاعل بين هذه المكونات ينبغي تناوله من خلال خطط متكاملة لإدارة موارد المياه.

تتمثل الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج في إدارة موارد المياه واستخدامها بطريقة مستدامة ولتحقيق ذلك من خلال:

- تشجيع استخدام أدوات لإدارة الطلب على المياه؛
- تقييم ورصد الحالة النوعية والكمية لموارد المياه في كل بلد من خلال مؤشرات ذات علاقة؛
- إعداد خطط رئيسية في كل بلد لموارد المياه على أساس الأحواض والتوسع في الخطط الحالية لتتمشى مع المبادئ المقبولة بصورة عامة للتنمية المستدامة مع استخدام النهج المتكامل، ولا سيما في المناطق الساحلية والجزر؛
- إعداد أو تحسين التشريعات الوطنية الموجهة نحو التنمية وتنفيذ الطرق المتكاملة لإدارة موارد المياه واستخدامها؛
- إعداد مبادئ توجيهية وبرامج تدريب ووسائل لتبادل الخبرات بشأن التنمية المتكاملة وإدارة موارد المياه واستخدامها وإعادة استخدامها.

١-٢-٢ التربـــة

إن تآكل التربة والتصحر هما أحد المشاكل الخطيرة التي تؤثر على المنطقة. وتتأثر الزراعة والغابات بنوع خاص مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية التي تساعد بدورها على تفاقم المشاكل الاجتماعية في المنطقة.

والهدف الرئيسي هو صيانة الأرض واستصلاحها.

وتهدف الأنشطة إلى:

- تقييم ورصد الحالة المتعلقة بتدهور التربة باستخدام مؤشرات مناسبة وذات علاقة؛

- وضع سياسات واستراتيجيات وبرامج فعالة تشمل وضع خرائط وتدابير رصد وحماية لمنع خسارة التربة والتصحر ومكافحتها؛

- تنفيذ، على الصعيد الوطني، التدابير الواردة أعلاه وكذلك المقررات ذات العلاقة المتخذة في المحافل الدولية المختلفة مثل منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية التي تؤكد بصورة خاصة على اتفاقية مكافحة التصحر وبصورة محددة أكثر على عنصر البحر المتوسط.

١-٢-٣ الموارد البحرية الحية

بما أن مخزونات الأسماك العديدة تعاني من ضغط شديد، من الضروري اتخاذ إجراء فوري على مستويات عديدة (مجتمع صيد الأسماك ومنظمات مصائد الأسماك والحكومات) بدءا بتدعيم الإجراءات القائمة بالفعل لوقف الاتجاهات الحالية نحو تدهور الموارد والموائل.

ويتمثل الهدف في الإدارة المستدامة للموارد البحرية الحية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

وتهدف الأنشطة الرئيسية إلى:

- تحسين قاعدة المعلومات الحالية بشان حالة الموارد البحرية الحية وتشجيع البحوث بشأن آثار التدهور البيئي وأثر أنشطة الصيد: وهذه المعلومات ضرورية لوضع سياسات لإدارة هذه الموارد؛

- وضع سياسات مشتركة لإدارة الموارد تقوم على أساس مبدإ الحذر؛

- إنشاء، من خلال المجلس العام لمصايد الأسماك في البحر المتوسط، إطارا قانونيا لنهج تعاوني لحماية وصيانة الموارد البحرية الحية خارج المياه الإقليمية؛

- ضمان تنفيذ مدونة قواعد سلوك الصيد الرشيد للأسماك التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة، والاتفاق لتشجيع امتثال سفن الصيد لتدابير الصيانة والإدارة في أعالي البحار والقرار المتخذ في إطار مؤتمر الأمم المتحدة بشان مخزونات الأسماك المنتشرة ومخزونات الأسماك العالية الهجرة؛

- تشجيع تربية الأحياء المائية السليمة بيئيا.

٤-٣-١ الغابات والغطاء النباتي

إن تدهور الغابات والغطاء النباتي يسبب قلقا متزايدا في منطقة البحر المتوسط. إن الإفراط في الرعي واستخدام الخشب للوقود بالإضافة إلى الحرائق وعمليات التحضر هي الأسباب الرئيسية لإزالة الأحراج. ولمعالجة هذه المشاكل، أعدت منظمة الأغذية والزراعة برنامج عمل الغابات للبحر المتوسط تقوم فيه خطة عمل البحر المتوسط بأنشطة الاتصال والتنسيق. ويستخدم هذا البرنامج نهجا متكاملا متعدد التخصصات يعتبر أساسيا لاطاره المفاهيمي العام ولتطبيقه في كل بلد من البلدان.

وتهدف أنشطة هذا البرنامج بنوع خاص الى ما يلي:

- اجراء تقييم سريع لحالة الغابات في كل بلد وتحديد الأولويات؛

- وضع خطط دليل الغابات لكل بلد مصمم لحماية الغابات والإدارة المستدامة والاستخدام لأغراض متعددة؛

- تعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين البلدان.

١-٤ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية

ينبغي أن تضمن استراتيجيات الإدارة للمناطق الساحلية في البحر المتوسط أن الموارد المحدودة والهشة تستخدم بطريقة مستدامة من خلال التخطيط والتنظيم لصيانة قيمها الايكولوجية وتشجيع أنشطة لتحسين نوعية حياة سكان الساحل.

تتطلب الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية فهما للعلاقات الحالية بين موارد الساحل واستخدامها والأثر المتبادل بين التنمية والبيئة.

تتمثل أهداف الحماية والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية فيما يلي:

- صيانة التنوع البيولوجي للأنظمة الايكولوجية الساحلية؛

- التخطيط الساحلي لحل التنافس بين التحضر والتصنيع والسياحة والنقل والزراعة وتربية الأحياء المائية وبين صيانة الأنظمة الايكولوجية للأجيال القادمة؛

- وقف الضغوط البشرية على الموارد الساحلية واستخدامها؛

- تحقيق الأهداف البيئية والاقتصادية بتكاليف يقبلها المجتمع؛

- منع والقضاء، كلما كان ممكنا، على التلوث من جميع المصادر الحضرية والصناعية والسياحية والزراعية وتربية الأحياء المائية والنفايات الصلبة والسائلة والمخاطر الطبيعية والتكنولوجية؛

- مشاركة الجمهور وروابطه المتعددة من أجل حشد الإحساس بالمسؤولية المدنية لمواجهة التحديات الجديدة؛

- تنمية قدرة مؤسسية وموارد بشرية ضرورية للاستجابة للأهداف المترابطة والمتصارعة في أغلب الأحيان.

ينبغي ان تصبح الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بالتدريج النهج المعياري لتناول المشاكل التي تؤثر على المناطق الساحلية في البحر المتوسط. ومن أجل هذا الغرض، ينبغي سن تشريعات على المستوى الوطني، وكلما كان ممكنا، على المستوى دون الوطني وإقامة أو تدعيم قدرات مؤسسية. وينبغي أيضا وضع وتنفيذ أدوات مناسبة مثل الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية والتحليل المنتظم والمنظوري وتقييم الأثر البيئي والأدوات الاقتصادية.

وينبغي أن يشجع هذا التشريع على حماية نسبة مئوية كبيرة من الشريط الساحلي ومنع مواصلة تحضر وتصنيع الخط الساحلي ووضع قواعد لتحديد المناطق الطبيعية التي ينبغي حمايتها وضمان الاستخدام المتكافئ للساحل.

وعلى الصعيد الإقليمي، سيجري تنظيم أنشطة تعاون من أجل:

- وضع منهجيات تخطيط ملائمة بصورة مشتركة؛

- توفير التدريب وتبادل المعلومات ونقل المعرفة؛

- تشجيع وتيسير التعاون مع المؤسسات الدولية المحتمل أن تدعم سياسات إدارة المناطق الساحلية.

١-٥ عناصر استراتيجية للبحر المتوسط

إن شواغل التنمية المستدامة، التي أكد عليها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والناتجة عن الصلات المعقدة بين التنمية الاجتماعية الاقتصادية والبيئة، ينبغي توضيحها بالكامل للسماح بوضع استراتيجية للبحر المتوسط وكذلك ينبغي تحديد استراتيجيات وطنية بشان التنمية المستدامة. وينبغي أن تحظى الجهود المبذولة في تكامل الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية مع تنمية اقتصادية مستقرة بالأولوية على طول البحر المتوسط. ومن أجل هذا الغرض، ستكون الأنشطة الرئيسية على الصعيد الإقليمي هي:

- تشجيع ووضع وظيفة لمراقبة وتقييم التفاعل بين البيئة والتنمية في حوض البحر المتوسط:

- قائمة على الأنشطة الحالية ذات العلاقة على الصعيدين الوطني والإقليمي؛

- المساهمة في توفير الدعم التقني للتنمية لوظائف وطنية مماثلة عندما تطلبها الحكومات؛

- تلقي ومعالجة وتحليل المعلومات ذات العلاقة بشأن البيئة والتنمية في البحر المتوسط؛

- تحليل عمليات التنمية في تفاعلها مع البيئة والتنمية لمساعدة عملية اتخاذ القرارات؛

- وضع مؤشرات للتنمية المستدامة قابلة للتطبيق في البحر المتوسط تتمشى مع المؤشرات التي وضعها برنامج الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والمؤسسات الدولية والإقليمية الأخرى؛

- تبادل الخبرات بشأن التنمية الاقتصادية المستدامة؛

- وضع توصيات عملية لتيسير تكامل إدارة الموارد الطبيعية والتنمية الاقتصادية عند إعداد السياسات الإنمائية الوطنية.

وعلى الصعيد الوطني، ستكون الأنشطة الرئيسية هي:

- إنشاء هياكل - مشتركة بين الوزارات أساسا - مثل لجان التنمية المستدامة التي تهدف إلى تقريب جميع المؤسسات العاملة في وضع سياسات التنمية المستدامة؛

- وضع استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة، بما في ذلك بصورة خاصة وضع أدوات مالية ذات علاقة؛

- وضع سياسات قطاعية تشمل المشاكل البيئية في مجالات الأولوية مثل الطاقة والصناعة والنقل والزراعة والسياحة.

٦-١ بناء القدرات الوطنية والمحلية

إن قدرة بلدان البحر المتوسط على البدء في طريق التنمية المستدامة سيعتمد إلى حد كبير على قدرتها في تقييم المشاكل وتحديد مستوى الأولوية للاحتياجات الملحة وإيجاد استراتيجيات استجابة وتوفير وسائل تنفيذ هذه السياسات.

- على المستوى المؤسسي الوطني، تدعو سياسات التنمية المستدامة إلى وضع إطار تنظيمي يضمن الصلة مع جميع الإدارات والوكالات الحكومية ذات الصلة في إطار التنسيق فيما بين الوزارات؛

- وعلى الصعيد المحلي، القيام أيضا بتطوير قدرات لتصميم وتنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة.

وتهدف بناء القدرات على وضع وسائل متاحة وتحسين مستويات التدريب في المجالات التالية:

- العلم والتكنولوجيا المتعلقان بالتفاعل بين التنمية والبيئة؛

- إدارة الخدمات العامة المرتبطة بالبيئة؛

- إدارة الشركات التي يكون لعملها تأثير على البيئة.

٢- صيانة الطبيعة والمناظر الطبيعية والمواقع

إن البحر المتوسط بمناظره الطبيعية وتراثه الطبيعي المتنوع والفريد وماضيه الذي يرجع لآلاف السنين شاهد على المواقع التاريخية التي لا حصر لها وتمثل لسكانه ولملايين السياح الذين يزورونه كل عام تراثا مشتركا يستحق الحماية والصيانة للأجيال الحالية والمقبلة. إلا أن الآثار السلبية للتنمية الحضرية والصناعية والسياحية العشوائية والافتقار إلى استراتيجيات بيئية مناسبة قد أصبحت واضحة للعين. إن الاستيلاء المكثف للشريط الساحلي وتصريف وإلقاء كميات كبيرة من النفايات الصلبة والسائلة في البحر مع الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية يشكل تهديدا للحفاظ على التوازن الايكولوجي وبقاء أنواعه وصيانة المواقع العديدة ذات القيمة الطبيعية والتاريخية العالية والمناظر الطبيعية الرائعة للبحر المتوسط.

إن أمثلة إدارة الساحل في البحر المتوسط التي يتمثل هدفها في حماية الطبيعة والمناظر الطبيعية والمواقع التاريخية ما زالت نادرة أو محدودة جغرافيا. إن النقص في وضع استراتيجيات للإدارة السليمة بيئيا، التي تعاني من ضغوط التنمية الاجتماعية الاقتصادية السريعة، كانت تحبذ الأنشطة لمدة طويلة التي تعود بفوائد اقتصادية قصيرة الأجل والتي أصبح لها في المدى الطويل آثار سلبية على صيانة سواحل البحر المتوسط. ومن الواضح أن هذا الاتجاه السلبي يمكن عكسه بفاعلية إذا كانت نتائجه على بيئة البحر المتوسط وتنوعه البيولوجي معروفة بشكل واسع وإذا شملت استراتيجيات التخطيط والتنمية لدون الأقاليم المختلفة للبحر المتوسط إدارة رشيدة للتراث الطبيعي والحضاري.

يأخذ هذا العنصر للمرحلة الثانية لخطة عمل البحر المتوسط في عين الاعتبار بالكامل اتفاقية برشلونة والبروتوكول بشأن المناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر المتوسط ويهدف إلى الاقتراح للأطراف المتعاقدة ببرنامج أنشطة يساعدها في الحماية والإدارة المستدامة للتراث الطبيعي والحضاري للبحر المتوسط، ومن ثم يساهم في التنمية المستدامة للمنطقة.

وتم وضع الأنشطة المقترحة تمشيا مع نتائج برنامج الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ولا سيما جدول أعمال القرن ٢١ واتفاقية التنوع البيولوجي وبرنامج العمل لجدول أعمال القرن ٢١ المتعلق بالبحر المتوسط.

وستقوم الأطراف المتعاقدة بتنفيذ الأنشطة بالتعاون مع وبمساعدة أمانة خطة عمل البحر المتوسط ومراكز الأنشطة الإقليمية المختصة وبمساعدتها. وسيجري تنفيذها، كلما كان ذلك ملائما، بالتعاون والتنسيق مع برامج الأمم المتحدة ذات العلاقة وأمانات اتفاقيات الاتحاد الأوروبي ولاسيما شبكة NATURA 2000 والمنظمات الدولية الأخرى المعنية وكذلك المنظمات غير الحكومية والشبكات ولا سيما النشطة في مجالات محددة وذلك لخلق حافز متكامل وفعال في المنطقة وتجنب ازدواج الأعمال.

وهناك خمسة أنواع من الأنشطة سيجري تنفيذها في إطار تنفيذ البروتوكول:

- جمع البيانات والتقييم الدوري للحالة؛
- التدابير القانونية؛
- التخطيط والإدارة؛

- الوعي الجماهيري والمشاركة؛

- تبادل الخبرات ودعم القدرات الطبيعية.

٢-١ جمع البيانات والتقييم الدوري للحالة

إذا اعتبر مستوى المعرفة لمدى وحالة صيانة التراث التاريخي والحضاري لمنطقة البحر المتوسط كافيا، لا يمكن الإقرار بنفس الشيء فيما يتعلق بالتراث الطبيعي الذي ما زالت المعرفة به متفرقة. ومن ثم، فمن الأهمية القيام بتنفيذ بحوث ودراسات لملء الثغرات الحالية من أجل تحديد الإجراءات المناسبة.

إن الهدف الرئيسي من البرنامج هذا هو التقييم الشامل للحالة، وكلما كان مناسبا، وتطور التنوع البيولوجي في البحر المتوسط لحمايته بطريقة أفضل. وسيشمل:

- على المستوى الإقليمي، إعداد قوائم للمواقع الطبيعية وعناصر التنوع البيولوجي ذات الاهتمام المشترك في البحر المتوسط وقوائم بالأنواع المهددة و/أو المهددة بالانقراض في المنطقة والمواقع الطبيعية؛

- على المستوى الوطني، إعدادا قوائم بالأنواع والمواقع ذات القيمة الطبيعية الخاصة وكذلك المناطق النادرة أو الأنظمة الايكولوجية الهشة التي تعتبر محتجزات للتنوع البيولوجي وذات الأهمية للأنواع المهددة و/أو المهددة بالانقراض.

وسيجري إعداد هذه القوائم طبقا للمعايير المشتركة الموضوعة من قبل الأطراف المتعاقدة وسيجري استكمالها بصورة منتظمة واستخدامها كأساس لبرامج الصيانة والتخطيط باستخدام أفضل التقنيات المتاحة الملائمة.

٢-٢ التدابير القانونية

إن التشريعات بشان حماية التراث الطبيعي والحضاري في الوقت الحاضر غير كافية في كثير من بلدان البحر المتوسط ومن ثم هناك ضرورة لاعتماد تشريعات حديثة وكافية لدعم تنفيذ سياسات الصيانة.

ومن الضروري أيضا أن تتخذ الأطراف التدابير اللازمة لضمان التنفيذ الفعلي للتدابير القانونية المستخدمة.

وسيجري تنفيذ الأنشطة التالية:

- تضع الأطراف المتعاقدة أحكاما قانونية مناسبة تعتمد بناء عليها صكوك تسمح بالحماية القانونية للمواقع ذات الاهتمام الخاص نظرا لقيمها الطبيعية و/أو الحضارية. ويمكن أن تكون الأساليب والقوائم التي تم وضعها في الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية بمثابة أساس في هذا الصدد. وسيجري إيلاء العناية الخاصة في البحر المتوسط إلى موائل الأنواع المهددة وإلى البيئات الجزرية وإلى بقايا الآثار بما في ذلك المواني تحت الماء والهياكل والحطام؛

- منح الحماية القانونية للأنواع المهددة و/أو المهددة بالانقراض المحددة في القوائم الوارد ذكرها أعلاه. وتستحق حيوانات فقمة البحر والأنواع المختلفة للسلحناة البحرية في البحر المتوسط والحيوانات البحرية الثديية في هذا الصدد إيلاء اهتمام خاص؛

- إنشاء آلية وطنية لرصد تنفيذ تدابير الحماية الموضوعة؛

- وضع قائمة المناطق المتمتعة بحماية خاصة ذات الأهمية للبحر المتوسط وقائمة بالأنواع المهددة بالانقراض.

٣-٢ التخطيط والإدارة

بالإضافة إلى الحماية القانونية للمواقع، من الضروري أن تخضع هذه المواقع إلى نظام إداري، بينما يكفل الحفاظ على قيمها الطبيعية و/أو الحضارية، وتشجع الجوانب الاجتماعية، ولا سيما المتعلقة بالتثقيف والوعي والبحوث والترويح.

وفي إطار عملية تخطيط المناطق المحمية، ينبغي أخذ دور تلك المناطق التي يمكن أن تلعبه في تنمية المناطق الفقيرة اقتصاديا، مثلا من خلال تشجيع السياحة السليمة بيئيا والسياحة في المناطق الحضرية، في عين الاعتبار.

وقد يكون من الضروري أيضا تحديد العمليات والعوامل التي لها أو يحتمل أن يكون لها آثار ضارة على صيانة التنوع البيولوجي وفي نفس الوقت تنفيذ الرصد والتقييم الدوري لحالة الصيانة في المواقع والأنواع التي لها وضع خاص.

إن أشكال الإدارة الفعالة ضرورية لصيانة معظم الأنواع.

ومن ثم سيجري تنفيذ الأنشطة التالية:

- وضع واعتماد استراتيجيات وطنية لضمان صيانة التنوع البيولوجي والتراث الحضاري وتكاملها في سياسات التنمية والتخطيط؛

- وضع واعتماد، على المستويين الإقليمي والوطني، خطط عمل محددة لصيانة وإدارة المواقع والموائل والأنظمة الايكولوجية والأنواع المهددة و/أو المهددة بالانقراض وكذلك تنفيذ خطط عمل معتمدة حاليا؛

- الإدارة الفعالة للمواقع المحمية، ولا سيما من خلال وضع خطط إدارة محددة واعتمادها وتنفيذها؛

- وضع أدوات لسياسة الأرض تسمح بالحماية الدائمة للمناطق التي سيجري حمايتها بما في ذلك خارج المناطق المحمية؛

- تشجيع الجمهور العامل على المشاركة بفاعلية في صيانة وإدارة الأنواع والمواقع المحمية؛

- إنشاء دبلوم البحر المتوسط، يمنح خلال الاجتماعات العادية للأطراف المتعاقدة من أجل "المناطق المتمتعة بحماية خاصة ذات الأهمية للبحر المتوسط" للأعمال المتميزة في تنفيذ أنشطة محددة وعملية في مجال إدارة وصيانة التراث الطبيعي للبحر المتوسط؛

- إعداد أنشطة أو مشروعات إقليمية محددة لصيانة الطبيعة والتنوع البيولوجي من أجل حشد الموارد المالية الضرورية من خارج الصندوق الاستئماني للبحر المتوسط.

٤-٢ الوعي الجماهيري والمشاركة

دون دعم الجمهور، لا يمكن تحقيق نتائج تطبيق حماية الطبيعة وتدابير الصيانة التي تتمشى مع التحديات والتهديدات التي تحوم فوق التراث الطبيعي للبحر المتوسط.

فعن طريق الإعلام والارتقاء بالوعي ولا سيما بالنسبة للمجموعات المستهدفة والجمهور العام، أصبح من الممكن في بلدان عديدة ليس تخفيض المعارضة لبعض برامج الصيانة فحسب بل أيضا في بعض الحالات تحقيق مشاركة الجمهور الفعال.

إن الأهداف الرئيسية لهذا العنصر هو توحيد الوعي والإعلام على المستويين المحلي والوطني وكذلك الإقليمي بالإضافة إلى ضمان التعميم السريع لنتائج البحوث العلمية. وسيجري الاضطلاع بالأنشطة التالية:

- وضع برامج تثقيف إعلامية لاستثارة الوعي الجماهيري تتمشى مع مبادرات تستهدف مجموعات مستهدفة خاصة (الشباب وصيادي الأسماك والأفراد المرتبطين بالمناطق المحمية)؛

- تعزيز النشر السريع بوسائل مختلفة بما في ذلك وسائل الإعلام للبيانات المتاحة عن حالة الموائل والعشائر والتهديدات التي تؤثر عليها ولا سيما الأنواع المحمية وبشأن أنشطة الإدارة والصيانة والبرامج المنفذة؛

- وضع برامج إعلامية وللوعي على المستوى الوطني و/أو المحلي وتقييمها دوريا تتمشى مع تدابير الصيانة المنفذة أو المتصورة.

٥-٢ تبادل الخبرات ودعم القدرات الوطنية

تحتاج حماية وإدارة التراث الطبيعي والحضاري لتخصصات محددة وموارد مالية وتقنية كافية. وفي منطقة البحر المتوسط، هناك في الوقت الحاضر اختلافات كبيرة بالنسبة لتوافر هذه التخصصات والتكنولوجيات. إن تحسين القدرات الوطنية في هذه المجالات تمثل في البلدان النامية في البحر المتوسط جانبا مهما لدعم التعاون فيما بين بلدان البحر المتوسط لحماية التراث الطبيعي والحضاري ومساهمة أفضل في البرامج الإقليمية.

إن الهدف الرئيسي للبرنامج الحالي هو تحسين القدرات المؤسسية لبلدان البحر المتوسط في مجال صيانة وإدارة الموارد الطبيعية والتراث الحضاري.

ويمكن تحقيق هذه الهدف من خلال:

- التعاون التقني ونقل المعرفة بين الأطراف المتعاقدة والعاملين الآخرين؛

- إنشاء شبكات تؤدي إلى تحسين تبادل الخبرات بين خبراء البحر المتوسط ولا سيما في مجال المناطق والمواقع المحمية؛

- إعداد برامج تدريب في المجالات العلمية والتقنية والإدارية للعاملين في صياغة وتنفيذ تدابير الصيانة وإدارتها؛

- مساعدة البلدان في وضع مشروعات تؤهلها للتمويل من المتبرعين الماليين الدوليين.

٣- تقييم التلوث البحري ومنعه والقضاء عليه

منذ اعتماد خطة عمل البحر المتوسط في عام ١٩٧٥، أحرزت بلدان منفردة في البحر المتوسط والمنطقة ككل تقدما ملحوظا في حماية البيئة البحرية للبحر المتوسط من التلوث المزمن أو العرضي. وبالرغم من هذا التقدم، تعاني المنطقة الساحلية للبحر المتوسط من ضغوط هائلة، يتطلب إيجاد حلول لهذه المشاكل إجراءات منسقة لتقييم التلوث ومنعه والقضاء عليه مع الأخذ في الاعتبار الطابع الذي لا يمكن فصله بين التنمية الاقتصادية والبيئة.

وتمشيا مع مفاهيم وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ولا سيما جدول أعمال القرن ٢١، يوفر عنصر المرحلة الثانية لخطة عمل البحر المتوسط أساس الإجراءات المتعلقة بتقييم التلوث البحري ومنعه والقضاء عليه من أنشطة برية وبحرية وذلك في إطار منظور التنمية المستدامة.

إن الهدف الرئيسي لهذا العنصر هو القضاء على تلوث البحر المتوسط من الأنشطة البرية والبحرية.

٣-١ تقييم المشاكل المتعلقة بالتلوث

يسمح تقييم المشاكل المتعلقة بالتلوث لعدم التيقن الحالي الذي يواجهه اتخاذ القرارات الإدارية إلى خفضه وتوضيح الصلات بين مدخلات وتركيزات وآثار الملوثات. وقد بدأ هذا التقييم في البحر المتوسط منذ عدة عقود مضت في خطة عمل البحر المتوسط من خلال برنامجها مدبول.

ومن خلال هذا البرنامج، الذي نفذ بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة ذات العلاقة، أنشئت شبكة البحر المتوسط لأكثر من ١٥٠ مؤسسة تشارك في بحوث ورصد التلوث البحري؛ ساهمت الكثير من هذه المؤسسات في بناء القدرات.

واستخدمت نتائج هذه الأنشطة كأساس لإعداد وثائق التقييم المقدمة للأطراف المتعاقدة والصكوك القانونية والتدابير المشتركة لمكافحة التلوث. وبالرغم من أن كثيرا من البيانات تم جمعها عن الملوثات الرئيسية ومصادرها وطرقها الأساسية ومصيرها في البيئة، ما زالت توجد ثغرات في المعرفة من بينها الافتقار إلى بيانات كمية عن مصادر التلوث وعدم كفاية التغطية الجغرافية في الجنوب وسوء المعلومات عن المصير البيئي للملوثات والحلقات المفقودة بين المستويات والآثار على المجتمعات البيولوجية.

إن هدف هذا العنصر هو تقييم ما يلي:

- مستويات واتجاهات حمل الملوثات التي تصل إلى البحر المتوسط من مصادر برية وبحرية؛

- مستويات واتجاهات وآثار الملوثات في البيئة البحرية؛

- مخاطر الملوثات على الحياة البحرية ومصائد الأسماك والصحة البشرية في المياه الساحلية ومصاب الأنهار والمياه المفتوحة؛

- حالة المعالجة والتخلص من النفايات السائلة والصلبة في المنطقة الساحلية للبحر المتوسط؛

- منع التلوث وعمليات الإنتاج النظيف ونشر المعلومات والخبرة لتسمح لجميع الأطراف بتنفيذ هذه العمليات؛

- المدى الذي تأثرت به البيئة البحرية في البحر المتوسط بواسطة التلوث البحري من السفن والمعرضة إلى الخطر من الحوادث البحرية الرئيسية.

إن الأنشطة الواجب تنفيذها لتحقيق الأهداف الواردة أعلاه هي:

المستوى الإقليمي

- جمع المعلومات عن مستويات واتجاهات حمل الملوثات التي تصل البحر المتوسط؛

- الانتهاء من الشبكة الحالية للبرامج الوطنية لرصد التلوث على أساس تقنيات كافية للرقابة والرصد وإدراج برامج ملزمة لضمان نوعية البيانات؛

- جمع المعلومات عن حالة المعالجة والتخلص من النفايات السائلة والصلبة في المنطقة الساحلية للبحر المتوسط وتقديم هذه المعلومات إلى الأطراف المتعاقدة؛

- جمع معلومات عن آثار التلوث بما في ذلك من السفن على البيئة البحرية؛

- توفير المعلومات للأطراف المتعاقدة والمجموعات المهتمة والأفراد عن مشاكل عامة ومحددة متعلقة بالتلوث واحتمال التهديدات قصيرة وطويلة الأجل على منطقة البحر المتوسط؛

- جمع وتوفير معلومات لأطراف أخرى عن منع التلوث والقضاء عليه وتدابير وعمليات الإنتاج النظيف القائمة.

المستوى الوطني

- إنشاء/تحسين برامج الرصد الوطنية من خلال المساعدة في بناء القدرات للسلطات الوطنية والمختبرات المنفردة وبرامج التدريب وضمان نوعية البيانات.

٣-٢ منع التلوث

٣-٢-١ منع تلوث البيئة البحرية الناجم عن أنشطة برية والقضاء عليه

تم التسليم بأن التلوث البحري من المصادر والأنشطة البرية يشكل مشكلة رئيسية في البيئة البحرية. وكانت إحدى الاستجابات لبلدان البحر المتوسط لهذه المشكلة اعتماد بروتكول حماية البحر المتوسط من التلوث من مصادر برية، الذي بدأ نفاذه في عام ١٩٨٣. وفي إطار تنفيذ بروتوكول المصادر البرية، اعتمدت الأطراف المتعاقدة في نهاية عام ١٩٩٤ ثلاثة عشرة توصية للبحر المتوسط تتعلق بتدابير مشتركة لمكافحة التلوث من مصادر برية. وكإجراءات لمزيد من تعزيز البروتوكول، قام برنامج رصد وبحوث التلوث (مدبول) المنفذ في إطار خطة عمل البحر المتوسط بإعادة التركيز التدريجي على المشاكل ذات العلاقة المباشرة لمنع التلوث من أنشطة برية والقضاء عليه.

وهدف هذا العنصر هو:

- حماية البيئة البحرية في البحر المتوسط من التلوث من أنشطة برية. ويجري تحقيق هذا الهدف من خلال أنشطة محددة تنشأ عن أحكام بروتوكول المصادر البرية والتدابير المشتركة للقضاء على التلوث. ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال وضع واعتماد خطة عمل إقليمية لخفض، وكلما كان ممكنا، القضاء على التلوث من الأنشطة البرية، التي ستشمل أهدافا كمية وجدول زمني للتنفيذ. وينبغي ان تقوم هذه الخطة على أساس المبادئ التالية: الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وأحواض الأنهار؛ مبدأ الحذر؛ مبدأ الغرم على الملوث؛ مبدأ تكنولوجيا الإنتاج النظيف؛ النهج التوقعي بدلا من ردود الفعل؛ تقييم الأثر البيئي؛ المحاسبة البيئية والأدوات الاقتصادية (رسوم المستعملين وضرائب محددة وسياسات التسعير والممارسات) واتفاقات طوعية (عهود).

ويوصى بالأنشطة التالية:

<u>المستوى الإقليمي</u>

- وضع مقترحات بتدابير عملية لمنع التلوث وخفضه والقضاء عليه على أساس النهج الحذر كما تنص على ذلك اتفاقية برشلونة والبروتوكولات المتصلة بها؛

- وضع مبادئ توجيهية تقنية لتنفيذ التدابير المعتمدة ومساعدة البلدان النامية في تنفيذها وفرضها؛

- جمع المعلومات بشان تنفيذ التدابير المعتمدة أو التي توصي بها الأطراف المتعاقدة وعن فاعليتها وإخطار الأطراف المتعاقدة بذلك؛

- تحديد المشاكل التي تمر بها الأطراف المتعاقدة في تنفيذ التدابير وصياغة مقترحات قد تساعد في التغلب على هذه المشاكل.

المستوى الوطني

- وضع وتنفيذ برامج أو خطط عمل وطنية قائمة على أساس النهج الحذر لمنع التلوث والقضاء عليه من الأنشطة البرية. وينبغي أن تشمل هذه البرامج أو الخطط كلما كان مناسبا ما يلي:

  - إقامة أو دعم الإدارة العامة المتخصصة في منع التلوث ومكافحته وتوفير أموال كافية لتمويلها؛

  - وضع صكوك قانونية وطنية كافية ووضع تدابير واعتمادها لمنع التلوث والقضاء عليه؛

  - إنشاء أو دعم هيئات المفتشين البيئيين التي يتوفر لها تدريب المعين وسلطة إدارية؛

  - استخدام الأدوات الاقتصادية المناسبة المنبثقة عن مبدإ "الغرم على الملوث" والنهج الحذر؛

  - تشجيع الاتفاقات الطوعية (عهود) لخفض التلوث والقضاء عليه كلما كان ملائما؛

  - وضع جدول زمني للتنفيذ الكامل للتدابير المشتركة لمكافحة التلوث التي تعتمدها الأطراف المتعاقدة وكذلك النقاط ذات الصلة بإعلان جنوة؛

- وضع وتنفيذ برامج رصد للامتثال الوطني التي تنفذها المؤسسات المتعاونة الوطنية المشاركة؛

- توفير نظام إبلاغ قطري ملزم بشان تنفيذ خطط العمل الوطنية بما في ذلك رصد الامتثال.

٣-٢-٢ منع تلوث البيئة البحرية الناجم عن أنشطة بحرية والاستجابة له

يهدف هذا العنصر للمرحلة الثانية لخطة عمل البحر المتوسط إلى اقتراح استراتيجيات وأنشطة تدعم وتستكمل الجهود الوطنية المبذولة لمنع تلوث البيئة البحرية من أنشطة بحرية والاستعداد له والاستجابة له.

(أ) <u>منع تلوث البيئة البحرية من السفن</u>

من بين بحار العالم، تتسم كثافة حركة مرور السفن التجارية في البحر المتوسط باهمية خاصة. فينشأ حوالي ٣٠ في المائة من حجم التجارة العالمية المحمولة بحرا من أو موجهة مباشرة إلى ٣٠٠ ميناء في البحر المتوسط أو تمر من خلال البحر المتوسط.

ويرجع التلوث البحري من السفن، إلى مدى كبير، إلى عدم كفاية التنفيذ والفرض غير الفعال للمعايير الدولية. وخلال العمليات الروتينية، قد تقوم السفن بالتصريف في البحر مجموعة مختلفة من المواد مثل النفايات الزيتية والمواد السائلة الضارة والمجاري والفضلات. إن التصريف في البحر لهذه المواد مصدر مهم لتلوث البيئة البحرية. ويؤدي تصميم السفن وصيانتها وتشغيلها وفقا للمعايير العليا المطبقة في المنظمة البحرية الدولية وكذلك توافر مرافق الاستقبال في الموانئ إلى خفض التلوث لمستويات مقبولة.

وعقب إعلان جنوة (١٩٨٥) الذي ضمن بين أهداف الأولوية التي ينبغي تحقيقها إنشاء مرافق استقبال في الموانئ لمياه الصابورة القذرة والمخلفات الزيتية الأخرى، اعتمدت خطة عمل تتعلق بتوفير مرافق الاستقبال في الموانئ كافية في منطقة البحر المتوسط في إطار خطة عمل البحر المتوسط، في القاهرة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١.

إن أهداف هذا العنصر هي:

- منع تلوث البيئة البحرية في البحر المتوسط من السفن من خلال توافر حوافز والتشجيع على اعتماد والتنفيذ الفعال وفرض الاتفاقات الدولية لمنع التلوث من السفن؛

- إنشاء، كلما لزم الأمر، مرافق استقبال في الموانئ لجمع النفايات السائلة والصلبة التي تولدها السفن (المخلفات الزيتية والكيميائية والمجاري والفضلات).

وعقب الأنشطة التي ستنفذ لتحقيق الأهداف الموضوعة سيكون ذلك التنفيذ بمساعدة مركز الأنشطة الإقليمية المختص وبالتعاون مع المنظمة البحرية الدولية:

المستوى الإقليمي

- وضع خطة عمل تتعلق بتوفير مرافق الاستقبال في الموانئ كافية في منطقة البحر المتوسط (معتمدة في القاهرة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١)؛

- تشجيع التعاون الإقليمي في ميدان رقابة دولة الميناء؛

- تشجيع التعاون الإقليمي في رصد التلوث البحري من السفن، ولا سيما من عمليات التصريف غير القانونية التي تفرضها أحكام الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن ١٩٧٣/١٩٧٨ بطريقة أكثر صرامة؛

- وضع مبادئ توجيهية تقنية لإنشاء وتشغيل مرافق استقبال على البر للنفايات التي تولدها أنشطة النقل البحري ذات العلاقة.

المستوى الوطني

- المساعدة في تصميم وتنفيذ مشروعات تتعلق بإنشاء وتشغيل مرافق استقبال في الموانئ؛

- مساعدة الأطراف المتعاقدة التي تواجه صعوبات في التصديق على الاتفاقات الدولية ذات العلاقة وتنفيذها وفرضها.

(ب) الاستعداد والاستجابة والتعاون في حالات التلوث البحري العارض

تعتبر مخاطر وقوع حوادث في البحر المتوسط يحتمل أن يسبب تلوثا هائلا بواسطة النفط أو أي مواد خطرة أخرى محتملا احتمالا كبيرا. إن البحر المتوسط طريق رئيسي لنقل النفط والغاز من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى أوروبا وأمريكا الشمالية (يمثل ٢٠ في المائة من النفط المحمول عالميا بواسطة السفن) ويبلغ عدد الموانئ الرئيسية التي تشحن وتفرغ النفط في المنطقة ٥٨ ميناء.

إن معظم البلدان ليست في حالة تسمح لها بالاعتماد بمفردها على مواردها عندما تتناول حادثة تلوث بحري رئيسية. ولهذا فإن التعاون الإقليمي والمساعدة المتبادلة لا يمكن الاستغناء عنهما. إن تجميع الموارد والخبرات ستكون طريقة ذات مردودية للتكلفة في مكافحة عمليات الانسكاب. ولتحقيق السرعة والفاعلية ينبغي تخطيط وتنظيم التعاون والمساعدة.

وفي عام ١٩٧٦ اعتمدت بلدان البحر المتوسط البروتوكول المتعلق بالتعاون في مكافحة تلوث البحر المتوسط بالزيت والمواد الضارة الأخرى في حالات الطوارئ. ويوفر هذا البروتوكول إطارا قانونيا ومؤسسيا لأعمال التعاون الإقليمي في مكافحة التلوث العارض وقررت أن تنشئ مركزا إقليميا من أجل مساعدتها في تنفيذ البروتوكول. ويقوم على إدارة المركز الإقليمي (المركز الإقليمي للاستجابة لحالات طوارئ التلوث البحري) المنظمة البحرية الدولية.

ومنذ عام ١٩٧٦، تم الاضطلاع بأنشطة ساعدت على تنمية القدرات الفردية والجماعية للدول الساحلية للبحر المتوسط في مكافحة التلوث البحري العارض بواسطة النفط والمواد الخطرة الأخرى.

وأهداف هذا العنصر هي:

- وضع نظم وطنية وثنائية و/أو دون إقليمية للاستعداد والاستجابة للتلوث البحري العارض بواسطة النفط والمواد الخطرة الأخرى بما في ذلك الهياكل التنظيمية وخطط طوارئ وتدريب العاملين ووسائل الاستجابة المناسبة للتلوث؛

- تنظيم التعاون فيما بين الأطراف المتعاقدة في الإعداد والاستجابة للتلوث البحري العارض في حالات الطوارئ.

والأنشطة التي ستنفذ لتحقيق هذه الأهداف هي:

المستوى الإقليمي

- وضع نظام معلومات إقليمي والحفاظ عليه بما في ذلك أدوات تستند على الكومبيوتر للمساعدة في الاستجابة للتلوث البحري؛

- اعتماد تدابير لتيسير التعاون فيما بين البلدان للاستجابة للحوادث التي تسبب أو يحتمل أن تسبب تلوثا للبحر بواسطة النفط والمواد الضارة الأخرى؛

- إعداد مبادئ توجيهية وأدلة ووثائق ومنشورات مرجعية تتعلق بالاستعداد والاستجابة للتلوث البحري العارض؛

- تيسير التعاون الولي وتنسيقه والمساعدة المتبادلة لتقديم المساعدة الاستشارية عند طلبها في حالات الطوارئ.

المستوى دون الإقليمي

- وضع اتفاقات تشغيلية دون إقليمية لمكافحة حوادث التلوث البحري الرئيسية التي تؤثر أو يحتمل أن تؤثر على البحر الإقليمي والسواحل والمصالح المتعلقة بالبلدان المجاورة.

المستوى الوطني

- وضع نظام وطني، بما في ذلك تدريب العاملين، للاستعداد والاستجابة للتلوث البحري العارض؛

- المساعدة في تصميم وتنفيذ مشروعات بيانات عملية تجريبية.

(ج) منع تلوث البيئة البحرية بواسطة إلقاء النفايات من السفن والطائرات

يشكل تلوث البيئة البحرية بواسطة إلقاء النفايات والمواد الأخرى من السفن والطائرات، إذا لم يتم التحكم فيه، خطرا على البيئة في البحر المتوسط.

والهدف من هذا البرنامج هو:

- المنع والتخفيف من تلوث منطقة البحر المتوسط الذي يتسبب فيه إلقاء النفايات من السفن والطائرات. وسيتم تحقيق هذا الهدف من خلال أنشطة محددة تنجم عن أحكام البروتوكول بشان منع تلوث البحر المتوسط بواسطة إلقاء النفايات من السفن والطائرات.

والأنشطة التي ينبغي تحقيقها لتحقيق هذا الهدف هي:

المستوى الإقليمي

- جمع المعلومات عن إصدار التصاريح وأنشطة الإلقاء وتقديم تقارير موحدة للأطراف المتعاقدة؛

- إعداد مبادئ توجيهية تقنية تتعلق بمنهجية التخلص وتتعلق برصد مواقع التخلص؛

- تقييم تنفيذ هذا البروتوكول والنظر في فاعلية التدابير المعتمدة والحاجة إلى تدابير أخرى.

المستوى الوطني

- مساعدة الأطراف المتعاقدة في اتخاذ جميع التدابير المناسبة، على نحو فردي أو من خلال تعاون ثنائي او متعدد الأطراف، للمنع والتخفيف من تلوث البحر المتوسط كما ورد في بروتوكول الإلقاء؛

- الالتزام بصورة صارمة بالإجراءات المعتمدة لإصدار التصاريح وتقديم تقارير سنوية وطنية عن تصاريح وأنشطة الإلقاء؛

- وضع وتنفيذ برامج رصد لمواقع الإلقاء المنشأة.

(د) منع ومكافحة تلوث البيئة البحرية الناجم عن عمليات استكشاف واستغلال الرصيف القاري وقاع البحر وتربته التحتية

إن الأنشطة المرتبطة بعمليات استكشاف واستغلال الرصيف القاري وقاع البحر وتربته التحتية هي مصدر محتمل مهم لتلوث البحر المتوسط. وتمثل أجهزة الاستكشاف والحفر وطين الحفر ومياه التصريف وعمليات تصريف النفط والتحميل والحوادث تهديدا واقعيا للبيئة البحرية للبحر المتوسط.

إن هدف هذا العنصر هو حماية البيئة البحرية للبحر المتوسط من جميع أشكال التلوث الناتجة عن أنشطة عرض البحر. وسيكون الهدف الواجب تحقيقه من خلال أنشطة محددة تنشأ عن أحكام بروتوكول حماية البحر المتوسط من التلوث الناجم عن عمليات استكشاف واستغلال الرصيف القاري وقاع البحر وتربته التحتية.

والأنشطة التي سيجري تنفيذها لتحقيق هذا الهدف هي:

المستوى الإقليمي

- تشجيع التعاون فيما بين الأطراف المتعاقدة بمساعدة المنظمات الإقليمية أو الدولية المختصة ووضع وتنفيذ برامج لمساعدة البلدان النامية بما في ذلك تدريب العاملين والحصول على المعدات المناسبة؛

- وضع واعتماد معايير مشتركة للتخلص من النفط والمخلوطات الزيتية والاستخدام والتخلص من سوائل الحفر ومخلفات الحفر.

المستوى الوطني

- رصد أثر الأنشطة على البيئة من خلال وضع برامج وطنية للرصد؛

- تنظيم دراسات وبرامج للبحوث تمكن من تنفيذ الأنشطة بأقل خطر بالتلوث ممكن.

٣-٢-٣ منع تلوث البيئة والتحكم فيه الناجم عن نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود

إن البحر المتوسط مفترق طرق بين ثلاث قارات وبلدانه لها مستويات مختلفة من التنمية الصناعية والاجتماعية الاقتصادية، وقد أصبح نقل النفايات الخطرة عبر الحدود تهديدا محتملا خطيرا ولا سيما للبلدان النامية في المنطقة. والحقيقة المعروفة أن جزءا صغيرا من النفايات الخطرة المولدة يجري التخلص منها من خلال تكنولوجيا التخلص من النفايات الخطرة.

إن أهداف هذا العنصر هي:

- حماية بيئة البحر المتوسط من التلوث الناجم عن نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود؛

- حظر جميع عمليات تصدير النفايات الخطرة من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المطلة على البحر المتوسط إلى البلدان غير البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي؛

- التصديق المبكر وتنفيذ مشروع بروتوكول منع تلوث البحر المتوسط الناجم عن نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود وكذلك اتفاقية بازل.

والأنشطة التي سيجري تنفيذها لتحقيق هذه الأهداف هي:

<u>المستوى الإقليمي</u>

- وضع مبادئ توجيهية مناسبة لتقييم الضرر وكذلك قواعد وإجراءات في ميدان المسؤولية والتعويض عن الضرر الناجم عن نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود؛

- وضع طرق للإنتاج النظيف لخفض النفايات الخطرة والقضاء عليها؛

- إيجاد تعاون إقليمي لمنع والتحكم في نقل النفايات الخطرة عبر الحدود.

المستوى الوطني

- مساعدة الأطراف المتعاقدة في الخفض إلى أدنى حد، وكلما كان ممكنا، القضاء على توليد النفايات الخطرة ونقلها عبر الحدود في البحر المتوسط؛

- مساعدة الأطراف المتعاقدة في اتخاذ تدابير قانونية وإدارية وتدابير أخرى ملائمة في المنطقة تحت ولايتها القضائية لحظر تصدير وعبور النفايات الخطرة إلى البلدان النامية؛

- وضع برامج للمساعدة المالية والتقنية للبلدان النامية لتنفيذ بروتوكول النفايات الخطرة.

٣-٣ التدابير الداعمة

لا يمكن تحقيق التقييم والمنع والقضاء على التلوث البحري في البحر المتوسط دون أساس مؤسسي وطني قوي تدعمه موارد مالية كافية ومعدات وخبراء. وبينما الحالة في البلدان المتقدمة في منطقة البحر المتوسط تبدو كافية لتناول تنفيذ هذا العنصر، فإن قدرة البلدان النامية تحتاج لمزيد من الدعم.

إن هدف هذا العنصر هو بناء القدرات المؤسسية للأطراف المتعاقدة لتقييم التلوث البحري والقضاء عليه.

إن الأنشطة التي سيجري تنفيذها لتحقيق هذه الأهداف هي:

- توفير المشورة بشأن السياسات القانونية والتقنية والمالية والاستراتيجيات والممارسات التي تساهم في تنفيذ التدابير والأهداف التي تعتمدها الأطراف المتعاقدة؛

- إعداد مبادئ توجيهية وأدلة ووثائق ومنشورات مرجعية تتصل بتنفيذ هذا العنصر؛

- وضع وتنفيذ برامج لضمان نوعية بيانات التلوث؛

- تيسير تبادل المعلومات والحصول عليها ونقل التكنولوجيات ذات العلاقة؛

- تنظيم تدريب فردي وجماعي (مثلا حلقات تدارس وحلقات عمل) لخبراء وطنيين (مدراء تقنيين، علماء) في جميع الموضوعات المتصلة بهذا العنصر؛

- وضع وتنفيذ برامج كافية للتثقيف والوعي الجماهيري؛

- تيسير الاتصالات مع المؤسسات المالية الدولية للحصول على دعم مالي لتنفيذ أنشطة محددة.

٤- الإعلام والمشاركة

إن الإعلام الجماهيري والمشاركة الجماهيرية ضروريان لسياسة التنمية المستدامة وحماية البيئة.

إن أهداف هذا العنصر هي:

- توفير المعلومات المتاحة بشان حالة التنمية والبيئة في البحر المتوسط وتطورها والتدابير المتخذة لتحسينها إلى الجمهور العام؛

- تعزيز الوعي البيئي للسكان ووضع نهج مشترك بشأن مشاكل البيئة في البحر المتوسط؛

- تيسير وصول الجماهير لأنشطة حماية وإدارة البيئة والحصول على المعرفة العلمية بطريقة صحيحة؛

- حشد المشاركة وضمانها لإشراك العاملين الرئيسيين المعنيين (المجتمعات المحلية وعلى مستوى المقاطعات والمجموعات الاقتصادية والاجتماعية والمستهلكين وما إلى ذلك).

ولتحقيق هذه الأهداف على الصعيدين الوطني والإقليمي، هناك حاجة لإجراءات هي:

- تنفيذ حملات إعلامية منسقة وأنشطة خاصة بشأن حماية البيئة موجهة نحو المدراء ومتخذي القرارات وكذلك للأطفال والطلاب والمدرسين والسياح؛

- بدء برامج تثقيفية تهدف إلى إعلام الجمهور والشباب، بصورة خاصة، عن قيمة وندرة التراث الطبيعي وضرورة تجنب تدهور البيئات الطبيعية والحضرية وأهمية المشاركة الجماهيرية في صيانتها وإدارتها؛

- مواصلة إصدار وتوزيع الكتيبات والمنشورات والملصقات والتقارير والنشرات الإخبارية والمواد الإعلامية الأخرى والتوسع فيها وكذلك استخدام وسائل الإعلام في جميع أشكالها؛

- تعزيز ودعم تبادل المعلومات والخبرات بشان المشاكل البيئية في المنطقة وإيجاد تعاون في هذا المجال؛

- ضمان أن جميع المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية تحصل على المعلومات المناسبة المتعلقة بخطة عمل البحر المتوسط وتشارك بفاعلية في أنشطة الخطة وذلك من خلال وحدة التنسيق ومراكز الأنشطة الإقليمية؛

- وضع تقرير عن حالة وتطور بيئة البحر المتوسط في فترات منتظمة.

ثانيا- دعم الإطار القانوني

لقد تسارع تطور القانون البيئي الدولي منذ مؤتمر استكهولم في عام ١٩٧٢، فقد شدد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية على زيادة تطوير القانون البيئي الدولي نحو التنمية المستدامة وإيلاء اهتمام خاص إلى التوازن الدقيق بين الشواغل البيئية والإنمائية.

ويشدد برنامج جدول أعمال القرن ٢١ على أهمية استخدام القانون لتحقيق هذا التوازن والمساهمة في عملية رصد الامتثال.

وخلال العشرين عاما من التعاون، اعتمدت الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة (١٩٩٧٦) عددا من الصكوك القانونية المهمة التي نشأ عنها دعم هذا التعاون. وتشمل هذه الصكوك:

- اتفاقية حماية البحر المتوسط من التلوث (برشلونة، ١٩٧٦)؛

- بروتوكول بشأن حماية البحر المتوسط من التلوث الناشئ عن تصريف النفايات من السفن والطائرات (برشلونة، ١٩٧٦)؛

- بروتوكول بشأن التعاون في مكافحة تلوث البحر المتوسط بالزيت والمواد الضارة الأخرى (برشلونة، ١٩٧٦)؛

- بروتوكول بشأن حماية البحر المتوسط من التلوث من مصادر برية (أثينا، ١٩٨٠)؛

- بروتوكول بشأن المناطق المتمتعة بحماية خاصة في البحر المتوسط (جنيف، ١٩٨٢)؛

- بروتوكول لحماية البحر المتوسط من التلوث الناجم عن استكشاف واستغلال الرصيف القاري وقاع البحر وتربته التحتية (مدريد، ١٩٩٤).

وبالنسبة للجوانب القانونية، سينتج عن المرحلة الثانية لخطة عمل البحر المتوسط تعديل اتفاقية حماية البحر المتوسط من التلوث وتعديل بروتوكول بشان حماية البحر المتوسط من التلوث الناشئ عن تصريف النفايات من السفن والطائرات والبروتوكول الجديد بشأن المناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر المتوسط.

ومن المتوقع أيضا اعتماد البروتوكول الجديد بشأن حماية منطقة البحر المتوسط من التلوث الناجم عن نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود الذي سيعتمد قريبا وكذلك التعديلات على بروتوكول حماية البحر المتوسط من التلوث من مصادر برية.

لقد أخذت هذه النصوص المعدلة بعين الاعتبار تطور القانون البيئي الدولي واستخدام مفهوم التنمية المستدامة.

أما من الناحية القانونية، فسيجري تنفيذ المرحلة الثانية لخطة عمل البحر المتوسط على أساس ما يلي:

- وضع مزيد من الصكوك القانونية المناسبة لدعم وتوحيد الأساس القانوني للتعاون في البحر المتوسط؛

- دعم بلدان البحر المتوسط، ولا سيما البلدان النامية، في جهودها المبذولة لوضع نظم بيئية واستكمالها تتعلق بحماية البيئة والتنمية المستدامة ولتشترك بالكامل في المفاوضات الإقليمية والدولية التي تتناول حماية البيئة والتنمية المستدامة وأن تقدم المساعدة لها في تحقيق بدء النفاذ المبكر والتنفيذ الفعال للاتفاقات البيئية الدولية والإقليمية ذات العلاقة؛

- توفير المساعدة التقنية لبلدان البحر المتوسط النامية في محاولاتها لتعزيز أحكامها التشريعية الوطنية في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة من أجل توضيحها وتعزيز فعاليتها؛

- التعزيز الكامل والفعال والفوري في تنفيذ الصكوك القانونية التي اعتمدتها الأطراف المتعاقدة على المستوى الإقليمي كشرط أساسي لمزيد من التعاون ومشاركة بلدان البحر المتوسط في جهودها المبذولة لحماية البيئة وإنماء المنطقة بطريقة مستدامة؛

- استكمال القدرة الإدارية من خلال وسائل لنظام التصاريح والرقابة وكذلك دعم بناء القدرات التشريعية في مجال القانون البيئي على المستويات الوطنية ستساهم إلى حد كبير في التنفيذ الفعال للقوانين الإقليمية والوطنية والاتفاقات المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة في منطقة البحر المتوسط؛

- ينبغي أن تضطلع بلدان البحر المتوسط بتنفيذ استعراض وتقييم دوريين من أجل تقييم وتعزيز فعالية القوانين والنظم الإقليمية وتشجيع تكامل السياسات البيئية والتنمية المستدامة من خلال قوانين وطنية واتفاقات إقليمية فعالة.

تقوم الأطراف المتعاقدة بدور أساسي في ضمان نجاح خطة عمل البحر المتوسط ولا سيما العمل في دعم ووضع إطار قانوني على الصعيدين الوطني والإقليمي يتعلق بحماية البيئة والتنمية المستدامة.

وستضمن الأطراف المتعاقدة في جميع الأوقات أن الصكوك التي تضعها على الصعيدين الإقليمي والوطني تتمشى مع تطور القانون البيئي الدولي.

ثالثا- الترتيبات المؤسسية والمالية

١- الترتيبات المؤسسية

وعلى المستوى المؤسسي، سيجري تنفيذ المرحلة الثانية لخطة عمل البحر المتوسط تمشيا مع ما يلي:

- تمارس الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة الوظائف التي أنشأتها الاتفاقية في إطار اجتماعاتها العادية والاستثنائية. وستوافق على الأنشطة والميزانية للمرحلة الثانية لخطة عمل البحر المتوسط. وستقوم بتعيين المكتب الذي سيشارك في مسؤولياتها خلال الفترة بين اجتماعات الأطراف المتعاقدة؛

- لقد عينت برنامج الأمم المتحدة للبيئة كمسؤول عن تنفيذ وظيفة الأمانة؛

- ولضمان هذه الوظيفة، أنشأ المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وحدة التنسيق. وستعقد الوحدة اجتماعات الأطراف المتعاقدة والمكتب وستكون مسؤولة عن متابعة المقررات المتخذة. وستحافظ الوحدة على علاقات وتنسق أنشطتها مع المنظمات الدولية وغير الحكومية. وترفع الوحدة تقاريرها بصورة مستمرة عن أنشطتها وأنشطة مراكز الأنشطة الإقليمية؛

- تنشأ مراكز الأنشطة الإقليمية بواسطة البروتوكولات أو اجتماعات الأطراف بناء على مقترح من طرف ينص على الوسائل والمرافق الضرورية لتشغيله. وهي مسؤولة عن تنفيذ أنشطة محددة تتفق عليها الأطراف المتعاقدة تحت التوجيه العام وإشراف وحدة التنسيق لخطة عمل

البحر المتوسط التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويجري تنسيق أوضاعها من خلال اتفاقات رسمية بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبلدان المستضيفة؛

- ستنشأ لجنة البحر المتوسط المعنية بالتنمية المستدامة في إطار خطة عمل البحر المتوسط. وستتألف من محفل مفتوح للحوار والمشاورة مع جميع الشركاء ذوي العلاقة بشأن سياسات تشجيع التنمية المستدامة في حوض البحر المتوسط على أساس أنشطة ومساهمات تحددها المرحلة الثانية لخطة عمل البحر المتوسط وتنفذها الأطراف وخطة عمل البحر المتوسط تمشيا مع جدول أعمال القرن ٢١ المتعلق بالبحر المتوسط. وستقدم المشورة بشان برامج الأنشطة وتضع توصيات ضرورية للأطراف المتعاقدة. وستوفر وحدة التنسيق خدمات الأمانة للجنة؛

- ويجوز أن تنشئ الأطراف المتعاقدة أفرقة عمل استشارية مخصصة لمتابعة تنفيذ البروتوكولات أو برامج محددة؛

- يعيّن كل طرف متعاقد، في إطار إدارته الوطنية، جهة اتصال واحدة أو أكثر مسؤولة عن متابعة وتنسيق أنشطة خطة عمل البحر المتوسط على المستوى الوطني والتي ستضمن نشر المعلومات. وتعيّن جهات الاتصال الوطنية جهات اتصال متخصصة لمتابعة تنفيذ البروتوكول أو أنشطة لمركز الأنشطة الإقليمية.

٢- الترتيبات المالية

تنظر الأطراف المتعاقدة وتعتمد الميزانية التي تعدها وحدة التنسيق. وتمول هذه الميزانية عن طريق اشتراكات الأطراف المتعاقدة والمساهمات الطوعية من الحكومات والمنظمات الداعمة ومصادر غير حكومية مختارة وكذلك مساهمات نظيرة محددة بوضوح.

وسيجري تقييم اشتراكات الأطراف المتعاقدة على أساس جدول يتفق عليه بشكل متبادل والذي يأخذ في الاعتبار جدول اشتراكات الأمم المتحدة.

ينشأ الصندوق الاستئماني للبحر المتوسط في إطار برنامج الأمم المتحدة للبيئة لضمان التنسيق والتمويل الفعال لخطة عمل البحر المتوسط. ويجري الاحتفاظ بصندوق متجدد مناسب.

يدار الصندوق الاستئماني للبحر المتوسط طبقا للقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويمكن تعديل هذه القواعد بالاتفاق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة.